وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

# جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علوم الاعلام والاتصال

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

# شهادة مشاركة

يتشرف رئيس الملتقى الوطني " **وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي في الجزائر** " بمنح هذه الشهادة

للأستاذ (ة) الفاضل (ة) : **بن شويخ بوبكر الصديق**

نظير مشاركته (ا) بمداخلة موسومة بـ **وسائل الاعلام وعمليات الانتقال الديموقراطي: بين الواقع والمأمول**

وذلك يوم الاثنين 21 أكتوبر 2019 بجامعة محمد بوضياف المسيلة

رئيس الملتقى

محمد رحماني

عميد الكلية

عمر عمور

رئيس القسم

يحي تقي الدين

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

الملتقى الوطني الثالث حول :

# وسائل الاعلام والتحول الديموقراطي في الجزائر

الطالب : بن شويخ بو بكر الصديق

الرتبة : طالب دكتوراه (استاذ مشارك).

المؤسسة: جامعة الجزائر 3

البريد الالكتروني :benchouikhbs@yahoo.fr

رقم الهاتف : 06.74.61.87.19

الطالب: بن منصور رمضان

المستوى : طالب دكتوراه (استاذ مشارك).

المؤسسة: جامعة الاغواط

البريد الالكتروني :ramadhanemaster@gmail.com

رقم الهاتف : 06.98.31.58.75

**محور المداخلة:**

وسائل الإعلام بين حرية التعبير وادارة الاختلاف في الجزائر

**عنوان المداخلة:**

## وسائل الاعلام وعمليات الانتقال الديموقراطي: بين الواقع والمأمول

**مقدمـــــــــة :**

إن الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، خلال القرن الماضي، شكل قوة أكثر وضوحا، مقابل التأثير المتراجع للسياسة، ويتجلى ذلك في الدور الحاسم الذي لعبته ولا تزال تلعبه، وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، في ديناميات ما بعد الحداثة، إذ ساهمت في تغيير التقاليد والقواعد الصارمة، والأيديولوجيات المهيمنة، من خلال تآكل عدة أشكال من الحياة المجتمعية مثل: الحي، المقهى والنادي وغيرها، والتي كانت تعد فضاءات حقيقية للتواصل، والتي كانت تحظى بأهمية بالغة، على صعيد التفاعل الاجتماعي، السياسي والثقافي، وهذا إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. لا سيما مع احتلال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري مكانة، وأهمية كبيرين لدى المجتمعات المعاصرة، في ظل الدور المتنامي لهذه الوسائل، في تطوير أليات النقد والتعبير عن الرأي، وبالتالي اتخاذ أدوار نشطة، التي من أبرزها اجبار القوى السياسية على إثارة مواضيع للنقاش عبر القنوات الإعلامية، مما يسمح للأفراد بالتعبير، وابراز ردود الأفعال، بواسطة المشاركة على المباشر، في النقاش المذاع، وعبر فضاءات إعلامية مفتوحة.

**اشكالية البحث:**

تستمد الحكومات مشروعيتها من خلال السماح بتواجد صحافة حرة، رغم أن هذه الوساطة ليست محايدة دوما، ولكنها ضرورية في الممارسات السياسية، إذ يعد الهدف الضمني لوسائل الإعلام هو الفرد، الذي كان دوما أساس الوحدة الاجتماعية، والسياسية داخل التقاليد الديمقراطية، أين يمكن أن يصبح بعدا للمشاركة العامة في العمليات السياسية، مما يدعم أعضاء المجتمع السياسي، للمشاركة في العمليات السياسية والديمقراطية، من خلال صياغة آراء ومواقف، من أجل الوصول إلى تفاهم، حول شؤونهم الخاصة والعامة. لتصبح وسائل الإعلام عبارة عن "فضاء سياسي تشاركي"، التفاوض وبسط الحجج ، وهو ما يدعم فكرة وجود مثالية في الاتصال العام، عبر وسائل الإعلام الجماهيري، خاصة عندما يكون غير مقيد بواسطة الرقابة، والذي ينشأ بالموازاة مع مثالية الجمهور، الذي تكمن قوته، في القدرة على تحقيق الإجماع الحاسم، بواسطة التواصل، الذي يعتبر ضروريا في المشاركة، في العمليات السياسية والديمقراطية. الأمر الذي يثير التساؤل حول العلاقة القائمة بين وسائل الإعلام والديمقراطية ودور المؤسسات الإعلامية في إرساء أسس العمل السياسي والفعل الديمقراطي، في ظل التقلبات السياسية التي تعرفها الساحة العربية بشكل عام والساحة الجزائرية بشكل خاص. المر الذي يدفعنا لطرح التساؤل الآتي:

- **ما هي الأدوار الرئيسية لوسائل الإعلام في عمليات الانتقال الديمقراطي ؟ وهل تستطيع وسائل الإعلام تغطية الأحداث السياسية بكل حرية وديمقراطية؟ وماهي أبرز العوائق التي تعوق العمل الصحفي والإعلامي؟**

**أولا: الأدوار السياسية والديمقراطية لوسائل الإعلام الجماهيرية**

### 1. التكافؤ التشاركي

إن ما يتم سنه من سياسات، من أجل المصلحة العامة، يستوجب السماح للأفراد العاديين، بالمشاركة في العملية السياسية، من خلال عضوية الأحزاب السياسية والنقابات، إلى جانب الحق في التصويت والمعارضة وما إلى ذلك، في ظل مختلف التشريعات والقوانين، التي بموجبها يحصل المواطنون على حقوق، تكفل لهم إمكانية المشاركة المتساوية، في بلورة الإرادة العامة، التي تمكنهم من تقرير ارادتهم السياسية. حيث أنه بفضل وسائل الإعلام الجماهيري، يمكن تبادل الآراء والأفكار، بشأن موضوع ما، على أساس المساواة، حتى وإن كان من غير الممكن إعطاء الجميع حق متساو في التعبير عن آرائهم وذواتهم.

لقد أضحت المشاركة السياسية، خلال الفترات الانتخابية حدثا خاصا، والذي على ضوئه تبرز مختلف النماذج والممارسات السياسية، فغالبا ما يحكم تغطية البث، السعي وراء الحفاظ على فرص متكافئة في الحياة السياسية، لأنه عندما يمارس عدد كاف حريتهم في التعبير، ينشأ الإعلام الحر/ الصحافة الحرة، وبشكل أكثر عمومية تتطور ثقافة مشتركة، تعود بالفائدة والنفع على جميع المواطنين، لاسيما إذا ما تمسك الإعلاميون بمعايير المناقشة النزيهة، الأمر الذي من شأنه أن يضمن المساواة في الحصول على فرص المشاركة، في الحوار عبر البرامج الإذاعية، والحصص التلفزيونية، خلال الأيام التي تسبق الانتخابات، حيث يتم تحديد الموضوعات السياسية، على أساس المعايير المتعلقة بتمثيل كل الأطراف، وبذلك يحق للأحزاب السياسية، الائتلافات والمرشحين، الظهور والتعبير عن برامجهم وخططهم، عن طريق البرامج الحوارية، وكذا الإعلانات السياسية، على وسائل الإعلام الوطنية.

إلا أن الصورة المثالية لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري هذه، لم تجنبها العديد من التحفظات التي أبداها "هابرماس"، حيث يرى أن وسائل الإعلام الجماهيري على أنواعها لها مستويات أخرى من التأثير العكسي، باعتبارها فضاءات شبيهة، ومجال للعلاقات العامة بين المشاهدين، تعمل على خلق مجتمع خاص، يكون فيه الأفراد مجزؤون، مما يصعب عملية تشكيل رأي عام عقلاني، يعارض السلطة القائمة. أي أنها ليست فضاءا عموميا بديلا، للنقاش العام

الحقيقي، المبني على المساواة التشاركية، ذلك أن الاستنساخ الإعلامي وإعادة الإنتاج، بدأت تحل محل الأصالة، ومحل الأشياء الحقيقية التي تمثلها.

كما أنه على الرغم من الطبيعة اللامركزية، التي تتمتع بها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، لدى الديمقراطيات الليبرالية، إلا أنه لا يمكن الجزم، بأن هذه الوسائل من الممكن أن تحقق "عدالة تداولية" بشكل كلي، خاصة إذا كان عدد قليل من الناس، يسعون عبر المشهد الإعلامي إلى بلوغ طليعة الاعتراضات، على الأفكار المقترحة، والرد على الحجج التي سبق طرحها، مما قد يؤدي إلى عدم التكافؤ، الذي قد يحول دون تحقيق المساواة بشكل كاف، لاسيما إذا أعطي المتكلمون الذين يمثلون الأغلبية، تمثيلا غير عادل، في مجالس النقاش التلفزيونية .

لكن وعلى الرغم من النظرة التشاؤمية لدى "هابرماس"، إلا أن الكثيرين يرون أن وسائل الإعلام الجماهيري، تمثل قوة يمكن تسخيرها من أجل الصالح العام، بالميل إلى التقليل من شأن الطبيعة المعقدة والمتناقضة لوسائل الإعلام، مما يمهد الطريق للتخلص من السيطرة المؤسسية، وبشكل أكثر إيجابية، بالشكل الذي يمكن لوسائل الإعلام من إضفاء الشرعية على الجمهور، عن طريق ايجاد حل وسط، يتمثل في توليد توافق في الآراء، بين المعارضة والمجموعات المهمشة. ذلك أن الإيمان والإقرار بمبدأ وجود اتصال جماهيري، سيؤدي لامحالة إلى وجود رأي عام تعددي، لأنه بفضل التلفزيون، أصبحت هناك إمكانية فسح المجال للنقاش العام المشترك، الذي يمكن أن يؤدي حسب البعض، إلى خلق نوع من التواصل، من خلال العديد من القنوات، وهو ما يضمن نوع من التبادل المتساوي والعمومي، للآراء والأفكار. ذلك أن النقاش عبر وسائل الإعلام، متاح لكل فرد من أفراد الجمهور، وبالتالي يصبح باستطاعة الفرد، مراقبة النقاشات والاطلاع على مختلف المواقف، عن طريق الوصول الحر، إلى قنوات الإعلام والاتصال، المختلفة والمتنوعة.

### 2. تعزيز الحريات السياسية

تعمل وسائل الإعلام والاتصال اليوم، على تعزيز المثل التحررية، لدى المواطنين، من خلال التداول والنشر اللامشروط للمعلومات، عن طريق البرامج ونشرات الأخبار، حيث يتبع مفهوم الحرية الإعلامية لدى المجتمعات الليبرالية، الاستجابة لتحرر أسواق البث، وتكريسا لحق الحصول على المعلومات ومشاركتها، عن طريق وسائل الإعلام، إذ تعد هذه الوسائل بمثابة شبكة لتبادل المعلومات، ووجهات النظر بين أفراد الجمهور، ذلك أن الطريقة الفضلى لمعرفة الحقيقة، هي التبادل الحر للآراء[1]، التي تكون بواسطة وسائل الإعلام، والتي من خلالها أيضا يمكن قياس، حجم المساواة التمثيلية، ودرجة حرية التعبير، لدى الأفراد، لأن حرية التعبير السياسي، هي قلب المجتمع الديمقراطي، التي من خلالها يتم نقد

[1] فضل طلال العامري: **حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية**، دار هلا للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011، ص37.

الأداء العام للسياسيين، إلى جانب التعليق على أداء السلطات العمومية، التي لها صلة مباشرة بالأمور التي تستحوذ على الاهتمام العام.

إلا أن تحول التركيز أكثر فأكثر، على الحق في الحصول على المعلومات، إلى جانب الحق في نقل ونشر المحتوى، ساهم في وضع بعض القيود، التي فرضت على حرية التعبير، بدعوى حماية المصالح الاجتماعية، أو خصوصية الأفراد، أو حماية النظام العام، أو حفاضا على سرية التحقيقات. عوضا عن تعزيز مفهوم الحق، في ممارسة النشاط الإعلامي، وحرية التعبير، وهو ما من شأنه أن يحد من قدرة الجميع على التعبير عن أنفسهم، عن طريق وسائل الإعلام البارزة، لأن الوصول الشامل إلى وسائل الإعلام، والضمانات الدستورية لحرية التعبير لا تكفي، من أجل ضمان تشكل نقاش عام عفوي ومنصف، والسبب وراء ذلك هو السيطرة المبسوطة على هذه الوسائل، ليس فقط من طرف أجهزة الدولة، وإنما أيضا عبر منطق التنافسية، الذي يفرضه السوق الحر على الأفكار، وعلى حرية التعبير، الأمر الذي كان له تأثير عكسي، على الصحافة وقوانين الإعلام.

ومنه يرى بعض المفكرين، أن التعبير السياسي عبر وسائل الإعلام الجماهيري، خاصة تلك الوسائل الإعلامية الوطنية، التي تقبع تحت السلطة المباشرة للأنظمة القائمة، وتخضع لمجموعة واسعة النطاق من التدابير التنظيمية، من أجل التمسك بمعايير معينة في النقاش السياسي، من خلال آليات الرقابة، التي تؤدي إلى تقييد أنواع معينة من المحتوى المتعلق بالتعبير السياسي، أو تقييد طرق توزيع الأدوار، لضمان أو تعزيز أنواع معينة من المضامين التي يتم بثها، مثل الأخبار والشؤون الجارية، التي تعبر عن المواقف الرسمية لأجهزة الدولة. خاصة وأن الحكومات هي الجهات الأكثر فاعلية، والتي هي أيضا المسؤول المباشر عن تقييد حرية التعبير، وهو التهديد الرئيسي، الذي ينظر إليه الكثيرون، على أنه المتسبب الرئيس في انهيار الفضاء العمومي، وهذا ما يتسبب في فقدان التنوع في المحتوى، الذي تنشره وسائل الإعلام، على الرغم من الزيادة الكبيرة، في قنوات البث المتاحة.

فالسياسة عملية تواصلية، وهذه الخاصية أصبحت أكثر وضوحا في عصر الاتصال الجماهيري الحالي[2]. لذا بات من المتوقع أن تصبح المناقشة العامة ذات طبيعة تداولية، لاسيما عندما يُطلب من الجمهور التعبير عن إرادته، ومنه، فإن الدور الأساسي للإعلام، هو تهيئة الظروف للنقاش العام، من أجل ترسيخ السمة الثابتة للخطاب الديمقراطي المعاصر، إذ يتيح الإعلام للجمهور فرصة الكشف عن الوقائع، وتحدي الأفكار، وبالتالي تصبح الرقابة، آلية تضطلع بمصالح الشعب، باعتبارها قوة مضادة تحد من نطاق الانحراف، من جانب السلطة القائمة، بوصفها هيئة مسؤولة، ومهمتها الرئيسة،

[2] Gilles Gauthier : **L'argumentation stratégique dans la communication politique** (le débat télévisé L'Allier-Bertrand), Politique, no 17, 1990, p114 .

الكشف عن المعلومات، التي لا ينبغي أن تظل مخفية أو مطموسة. إذ تنص معظم العهود الدولية، والتشريعات الإعلامية، على أن حرية التعبير، التي تشمل حق إبداء الرأي، واستيفاء المعلومات والأفكار، نقلها وتداولها، دون تدخل من قبل أي جهة حكومية، أو سلطة سياسية، أو إعلامية.

لقد بات المجتمع الديمقراطي ينظر إلى مفهوم الصحافة، من المنظور الاجتماعي والسياسي، على أنها السلطة الرابعة، الوحيدة والقادرة على ضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومة[3]. لذا يرى العديد من الأساتذة، والباحثين المعاصرين، أمثال الأستاذ "عشور فني" (استاذ وباحث في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر3) في مقاله المنشور على موقعه، بأن: "مجيء وسائل الإعلام الجماهيري (خاصة الصحافة)، أعطى "للفضاء العمومي" امتدادا جديدا مهما، فصارت وسائل الإعلام تمارس الوظيفة النقدية، التي بدأتها النوادي النخبوية، فمع بروز الإذاعة في العشرينيات من القرن العشرين، ثم هيمنة التلفزيون منذ الأربعينيات، أضحى لوسائل الإعلام نفوذا جديدا، على وعي الجمهور، وأصبحت وسائل الإعلام الجماهيري أكثر فعالية"[4].

الأمر الذي يحتم علينا في نهاية المطاف، على ضرورة تغيير نظرتنا السلبية، لوسائل الإعلام بشكل عام، والتلفزيون على وجه الخصوص، فهو ليس قوة قاهرة، ولا يجسد الشر، لأن وسائل الإعلام لا تعمل على تدمير الفرد، ولا "الفضاء العمومي"، بل إنها تعمل بدلا من ذلك، على بناء فردانية ما بعد الحداثة، بالموازاة مع بناء الآليات السياسية، والأيديولوجية لديمقراطيات ما بعد الحداثة، استجابة للرغبات الفردية، في تحقيق الاستقلال الذاتي، والتعبير عن النفس، الذي من الممكن أن يسهم في دينامية الحركات الاجتماعية المشحوذة عاطفيا.

### 3. تكريس الديمقراطية

إن مفهوم "الديمقراطية"، يستخدم عادة للإشارة إلى حقوق ومسؤوليات المواطنين في الأنظمة الليبرالية، والتي تعني إرادة الشعب، التي تنعكس في التمثيل الديمقراطي للنواب، وفي مختلف المجالس المنتخبة، مما قد ينطوي على ضمانات بطريقة تخدم أو تمثل الشعب، وهذا ما ينطوي عليه مفهوم "هابرماس"، الذي يؤكد فيه أن النموذج المرغوب فيه للديمقراطية، هو الذي يمكن كل المواطنين من التعبير عن أفكارهم، وانتماءاتهم الثقافية والعرفية، ويمكنهم كذلك من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع، وهذا النموذج لا يمكن له أن يتأسس، إلا إذا ارتبط بالمناقشات العمومية[5].

---

[3] محمد فخري راضي: **دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص101.

[4] عاشور فني: **تحولات الفضاء العمومي وآليات السيطرة**، شوهد يوم12.12.2018-10:00/http://www.fenni-dz.net.

[5] أبو النور حمدي أبو النور حسن: **يورجين هابرماس** (الأخلاق والتواصل)، التنوير للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، 2012، ص189 .

كما أن من المسلم به أن تبلور النقاش، يندرج في مؤسسات سياسية كالبرلمانات، وأخري اجتماعية، كالنقابات، الجمعيات، الرابطات وغيرها، التي تجمع بين الخطابات والبرامج، وتحدد المشاكل والمطالب، ومع ذلك فإن شروط عملية التنازع لا تعتمد إلا على أقوى المنظمات، لاسيما السياسية، خاصة عندما تواجه بعضها البعض، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة وسائل الإعلام الجماهيري، التي تتيح فرصة تقبل الآخر، مما يفضي إلى تبني مختلف الأفكار المبررة والصحيحة، ووجهات النظر الأكثر استنارة، ما ينجم عنه اعتناق آراء حقيقية، وهو ما من شأنه أن يرسخ مبدأ "الديمقراطية التداولية"، الرافضة لجميع أنواع الهيمنة، التي تستند إلى التنظيم الذاتي، من طرف الصحفيين والمهنيين، في مجال الاتصال الجماهيري، بشكل يمكنهم من المساهمة في حسن إدارة وتسيير الحوارات السياسية، أو المناقشات العامة، عن طريق اختيار المواضيع، وانتقاء المتحاورين، مما يحتم عليهم التنازل، عن أدوارهم الرئيسية كحراس بوابات، لصالح النقاش السياسي الأصيل.

لذا أصبح من الواضح أن وسائل الاتصال الجماهيري، باتت تلعب دورا أساسيا، في بناء النسيج السياسي للديمقراطية الحديثة، لأنها أكثر الوسائل المتاحة والأكثرها انتشارا[6]، حيث تؤدي دورا حاسما في العملية السياسية، ذلك أن النظام السياسي يتطلب نوع من الاتصال مع المواطنين للحصول على التأييد. لاسيما في ظل تعاظم دور وسائل الإعلام في صنع السياسة لدى الدول الغربية، بفضل توافق عام حول دور التلفزيون في المجتمع، وقبول عام لاستقلالية البث التلفزيوني كمبدأ سياسي[7]، أين بات هذا الأخير يحتل موقعا مركزيا، بفضل قدرته على تحقق المناقشات الديمقراطية، التي تأخذ على عاتقها التطرق للمسائل ذات المصلحة العامة، التي لها معنى أوسع من المصطلح.

ومنه فإن تطور الديمقراطية الجماهيرية في البلدان الغربية، تتزامن تاريخيا، مع تعزيز وسائل الإعلام الجماهيري لمكانتها الاجتماعية، باعتبارها مؤسسات مهيمنة في الفضاء العمومي[8]، حيث تساهم في تقويض سلطة النخبة، والحد منها، إلى سلطتهم المجردة، وكذا العمل على تحرير القيود المفروضة على البث، لتشجيع المنافسة، وفقا لقوى السوق، واستجابة لمطالب الجمهور، في فسح المجال أمام تبلور النقاش، وتشكل المشاركة العامة لدى المواطنين، عبر عملية التواصل السياسي، وهي صورة شبيهة بالفضاء العمومي، حيث تبنى العلاقة بين السلطة القائمة والمواطنين.

---

[6] إدوين إمري، فليب هـ. أولت، وارين ك. آجي: ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم، **الاتصال الجماهيري**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص34.

[7] أندرياس جرن والد وآخرون: ترجمة حازم سالم، تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا الاصلاح 14، القاهرة، 2005، ص22.

[8] Peter Dahlgren & Colin Sparks : Traduit par Marc Abélès, Daniel Dayan et Eric Maigre, **L'espace public et les médias**: **une nouvelle ère?**, Hermès, no13-14, 1994, p243

وعليه أصبحت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في نظر البعض، تعد امتدادا للعلاقة القائمة بين الديمقراطية، والفضاء العمومي، الذي يعد حسب تعبير البعض، "نظاما ديمقراطيا مفتوحا"، لكافة المواطنين الأحرار، الذين يرغبون في المشاركة في الحياة السياسية، إذ تظهر علاقة التعدي جليا، بين الفضاء العمومي البرجوازي، ووسائل الإعلام الجماهيري، خاصة وأن الديمقراطية الإعلامية ترتكز على إنشاء نظام إعلامي حر، يقضي بتنوع الأصوات والآراء، التي تؤدي إلى توطيد النقاش المستنير، وتعزيز مختلف الروابط بين الأفراد. ذلك أن القدرة النقدية والتأملية، تمكن الانسان، ليس فقط من فهم ذاته، وتشكيل رؤية عميقة بها، بل أيضا الدخول في علاقات اجتماعية، تعمق من هذه الرؤية، من خلال انخراط الذات مع غيرها[9].

لذا فإنه من أجل تحقيق ديمقراطية شاملة ومتكاملة، لابد من وجود إعلامي مهني، مستقل وتعددي، يعمل على تحقيق الوصول إليه من قبل الجمهور، مما يجعل منه بعدا حيويا في العملية السياسية، مما ينبغي عليه وضع حد لسيطرة، رجال المال والسياسية، الأمر الذي من الممكن أن يؤدى إلى تشكيل ثقافة سياسية، تقوم على مبدأ تعدد الأصوات، التي تؤدي في نهاية العملية السياسية، إلى تعزيز المشاورات العامة، التي بواسطتها يمكن انتقاد المسؤولين والسياسيين، والتعليق على المسائل السياسية بشكل علني، وهو الأمر الذي يساهم في بناء مجتمع ديمقراطي، مستوفى الشروط والأركان. ومنه فإن إحياء النموذج الديمقراطي للفضاء العمومي "الهابرماسي" يصبح ممكننا، من خلال تفعيل دور الأماكن العامة، كالأكاديميات، المنتديات السياسية، والدور الأدبية وغيرها، والتي يتم استغلالها بشكل مكثف من خلال النشر عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، كالصحف، الإذاعة والتلفزيون.

## 4. تشكيل الرأي العام

لقد تعددت كتابات "هابرماس"، حول التطور التاريخي لمفهوم ومعنى "الرأي العام"، في كل من انكلترا، فرنسا وألمانيا، وهو مفهوم يقصد به قدرة الجمهور، على إصدار الأحكام وتبني المواقف، أيّ أنه جمهور قادر على التعبير وإبداء الرأي. ذلك أن الرأي العام، هو ما يصل إليه المجتمع الواعي، بعد تقليب وجهات النظر المختلفة والآراء المتعارضة[10]. ومنه فقد خلصت "إليزابيث نويل نيومان" في دراستها الاجتماعية، حول تطور الرأي العام، إلى أن الأشخاص القادرين على التعبير، مسؤولون عن آرائهم، بشأن قضايا المجتمع، غير أن الصور النمطية للجمهور، تغذي استراتيجيات الإقناع والتلاعب، والتي تعد من الآليات التي تنتج الرأي العام، الذي تساهم الفئات الاجتماعية في نشوئه وبلورته. لذا فإن الرأي في معناه هو استخدام فكرة، تساعد الناس على تبسيط الواقع، مقارنة مع الأحداث الحاصلة. فعلى المستوى الاجتماعي

---

[9] اليامين بن تومي: **مفهوما النقد والتواصل عند يورغن هابرماس**، مجلة الخطاب، العدد17، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص194.

[10] مصطفى يوسف كافي: **الرأي العام ونظريات الاتصال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص22

على سبيل المثال، فالرأي العام هو عملية نشر المعايير، التي تساعد على خلق الحكم الفردي، وصياغة الخطابات التي تؤدي إلى تشكيل رأي عام ، إذ يموقع "هابرماس"، خطابات المواطنين، باعتبارها تشكيلات لرأي، قادر على التأثير في المؤسسات[11]، وهذا بالاستناد على رغبة، وقدرة الفرد على تغيير الواقع.

وعليه فإن العناصر التي تسهم في تشكيل رأي عام، يمكن أن تنجم عن مجموعة المعوقات السياسية، والحواجز الاجتماعية، بالإضافة إلى العوامل النفسية، وكذا ضغوط الحياة اليومية ... إلخ، وهي العناصر التي لها عمق اجتماعي، وبالتالي فإن الرأي العام، يتكون من مزيج من الطموحات، الأحكام، المعتقدات والعواطف، التي لا تفتأ تنتشر وتعتنق تدريجيا من جانب جميع الأشخاص[12]، ومنه فإن الرأي العام، يعد من العناصر التي يمكن أن ينظر إليها على أنها حصيلة التواصل، داخل شبكات العلاقات الاجتماعية، المنتجة للآراء، بواسطة التداول الحر.

وبالمقابل يمكن أن يستند الرأي العام، ببساطة إلى الحق الفردي في حرية التعبير، في ظل القوانين الإعلامية، المنظمة لمهنة الإعلام، فيما يخص المناقشة المشتركة، إذ جادل "هابرماس" حول مساعدة الصحافة على صياغة مشاعر سياسية مشتركة، تسمح للمجتمعات الحديثة بدمج أخلاق المجتمع مع عقلانية الدولة[13]. لاسيما وأن الأماكن العامة في الحياة المعاصرة، أصبحت أكثر تنظيما، في صورة وسائل الإعلام، التي زيادة عن إمكانيتها في المساهمة في إعادة تشكيل الجماعة، فإنه بإمكانها أيضا أن تتحسس الرأي وتبرزه، ذلك أن الخطاب التلفزيوني، لا يكتفي بنشر الرسائل فقط، وإنما يسهم في تشكيل الواقع أيضا[14]، مما يعني أنه ليس لدى وسائل الإعلام، الحق في الحكم أو إبداء الرأي، ولكن يمكنها أن تعمل على تنويع المصادر، لتلبية الاحتياجات، من أجل ترك حرية الاختيار للجمهور.

وهكذا تصبح وسائل الإعلام الجماهيري مفيدة، عند استطلاعات الرأي، لمعرفة السلوك الانتخابي المحتمل، وأخذ فكرة عن نتائج الانتخابات. وهو ما يساعد الأحزاب السياسية، والجمعيات المدنية وغيرها، التي تعتمد في علاقتها بوسائل الإعلام والاتصال، على توليد نوع من "الرأي شبه العام"، داخل الفضاءات العمومية، بواسطة التعبير الحر عن الآراء، والإسهام في مناقشات عامة وعقلانية، ومن ثمة إثراء العمليات السياسية والانتخابية. الأمر الذي جعل "نانسي فريزر"، ترى بأن وسائل الإعلام يمكن أن تسهل عملية التعبير، عن المصالح السياسية، والاجتماعية المختلفة، عن طريق

---

[11] كوينتين دولا فيكتورا: ترجمة نور الدين علوش، **مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند خنة آرنت وهابرماس**: استمرارية السياسة من العصور القديمة إلى الحداثة، مرجع سابق، ص56

[12] هاني الرضا، رامز عمار: **الرأي العام والإعلام والدعاية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2013، ص19

[13] Jack Rosenberry & Burton St. John III : **Public Journalism 2.0** (The Promise and Reality of a Citizen-Engaged Press), First published, Routledge, New York, 2010, p34

[14] تيسير أبو عرجة وآخرون: **وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير**، منشورات جامعة البتراء، ط1، 2013، ص204.

التفاوض، مما يدعم تطور الرأي العام، الذي بدوره يحد، من توغل السيطرة البيروقراطية والسياسية، في حياة المجتمعات الحديثة، التي يعد الإعلام فيها ضرورة ملحة، لبناء المجتمعات المدنية[15].

إن الفضاء الذي تتيحه وسائل الإعلام الجماهيري، لمناقشة القضايا التي تهتم بتنظيم الحياة الاجتماعية وتطويرها، عن طريق تبادل الأفكار والآراء، الغاية منه هو محاولة اضفاء الشرعية على ما يتأسس ويتقرر في المجتمع، من فكر ومناهج، لبناء الواقع وادارته[16]. الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق رأي عام، ناتج عن عمليات التواصل، سواء داخل المجموعات الصغيرة كالأسرة والمدرسة، أو داخل مؤسسات المجتمع خاصة السياسية، التي تسعى وسائل الإعلام دوما لتسليط الضوء عليها، من أجل تشكيل أراء الجماهير حولها، باعتبار أن الجمهور بناء مستقل، لا يجوز إخضاعه لرقابة المؤسسات السياسية، والذي من شأنه احداث تغييرات – ولو جزئية – على الساحة السياسية والاجتماعية، لأن التعبير عن الآراء بواسطة وسائل الإعلام، التي تدعم على نحو فعال إمكانية تشكل الرأي العام، ضد السلطة أو الوضع القائم، هو ما يدفع في كثير من الأحيان بالحكومات إلى تقييم الآراء المتولدة عن هذه الوسائل، وما إن كانت عبارة عن رأي معبر عنه من طرف الشعب، يترتب عنه اتخاذ تدابير وإجراءات من نوع ما.

**ثانيا: معضلة النقاش السياسي داخل التلفزيون**

### 1. حقيقة النقاش السياسي عبر برامج التلفزيونية

منذ حوالي قرن من الزمن، أشار "والتر ليبمان" إلى أن مهمة الصحافة مشوشة، لأن النقاد يتوقعون أنها ستعوضنا عن كل ما لم يكن متوقعا ... وأن نظرية الديمقراطية، التي تسعى إلى تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام اليوم، تحتم بموجبها على الصحفيين، تهيئة الظروف المناسبة للنقاش العام. وهذا يعني أن المتوقع، هو أن تضع وسائل الإعلام الجماهيري، معايير عالية للنقاش والتشاور، حيث يعد مفهوم التشاور، من المفاهيم المركزية، لأنه يعطي للفرد حق النقد، في اطار "فضاء عمومي ديمقراطي"، يكون فيه الحق متكافئا بالنسبة للجميع[17]، وبالتالي فإن تشكل هذه المعايير، يعد جزءا لا يتجزأ من المشروع السياسي، الذي يتمثل في الاعتراف بحق الأفراد في التعبير، ولو بشكل غير مباشر، أو غير كامل، أو حتى متقطع.

---

[15] رانده عاشور عبد العزيز بسيوني، **دور مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية في ظل اندلاع الثورات العربية**، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2014، ص7.

[16] عبد الله الزين الحيدري: **الفضاء العمومي الجديد للسلطة الخامسة**، المجلة العربية للإعلام والاتصال، ع12، السعودية، 2014، ص106.

[17] محمد الأشهب: **الفلسفة والسياسة عند هابرماس** (جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية)، دفاتر سياسية، ط1، 2006، ص75

إلا أنه بالرغم من الإمكانيات الكبيرة لوسائل الإعلام، في تنظيم النقاش العام، فإنه من غير المرجح أن يكون الظهور على نحو كاف، أو متساو ومكفول، مع ضمان تبادل الأدوار، لأن هذا التنظيم وهذا التبادل، قد يخضع إلى سلطة سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية معينة، تسعى لخدمة مصالحها الخاصة، حيث يمكن لعدد من الفاعلين القيام بممارسة الضغط، على وسائل الإعلام الجماهيري بشكل مؤثر وقوي. وهنا تبرز الحاجة إلى الصحافة المهنية، التي تنجم عن الحاجة إلى القيام بتحقيقات تكشف الحقائق، وعن الحاجة إلى الاختيار المناسب لمحتوى وسائل الإعلام، من خلال عقلنة عملية الانتقاء، التي طالما كانت ذاتية، وغير قابلة للتفاوض. وهذا من خلال تكريس المثل العليا لمهنة الصحافة، التي تعكس بشكل كبير دورها في المجتمعات الديمقراطية، حيث أصبحت المداولات الديمقراطية عبر وسائل الإعلام الجماهيري، تتمتع بشروط مسبقة وعديدة، أهمها تعميم المواقف، التي صيغت، مع تحقيق المساواة، من أجل ضمان عدم تهميش أي وجهة نظر، إلى جانب الاستجابة للمناقشات وللآراء المتضاربة بشكل فعال، وكذا خلق تآلف واضح عن طريق التبريرات والتبريرات المضادة، والحجج التي تقابل الحجج، للإيفاء الاستدلالي بمتطلبات الحقيقة[18]، التي تتطلبها الطبيعة التداولية والديمقراطية.

وعليه بات من الملاحظ أن دور وسائل الإعلام، قد توسع من وسائل لضمان العمل الأساسي لهذه الوسائل، والمتمثل في جمع وإعادة إنتاج المعلومات الموثوق بها، لتصبح أماكن للنقاشات العامة، وتصير منابر، ومنتديات للحوارات السياسي، علاوة على كونها مصادر للترفيه، ووسائل للإعلان، وأدوات للدعاية، ومساحات للإنتاج الثقافي، وبؤرة لتجمع الهويات، وهذا بعد أن كانت الغاية الوحيدة من إنشائها، هو تكريس عملية الإبلاغ والإخبار، من أجل إحداث فرق بين الحقائق والآراء. لذا فقد أصبح من الواضح، أن مؤسسو النظم البرلمانية في القرن الثامن عشر، مثلهم مثل منظري الديمقراطيات التمثيلية في القرن التالي، قد أدركوا أن سيادة الشعوب، وحرية الصحافة هما أمران مترابطان تماما، وهذا عن طريق دعم حق المواطنين في التعبير، عبر الفضاءات الإعلامية المتاحة، التي تعمل على خلق سياق سياسي، يمكنهم من ممارسة حقوقهم السياسية.

ومن هنا يرى البعض، أنه من الضروري ايجاد مؤسسات مستقلة، يتمحور دورها الأساسي، في ابراز الحقائق والآراء، والتي يجب أن تكون متاحة للجميع، لأن الصحافة من المفترض أنها تعمل وباستمرار على استنفار القوى المستنيرة، وتحفيز الفاعلين في المجتمع، كون أن الإعلام يجمع بين المصالح، والمذاهب الفكرية، لأنه من خلال الصحافة تتحدث المصالح معا، دون رؤية بعضها البعض، وتتفق عن طريق التواصل، خاصة وأن وسائل الإعلام اليوم، لم تعد تحتكر البث

[18] يرغن هابرماس: ترجمة حسن صقر، **المعرفة والمصلحة**، منشورات الجمل، ط1، كولونيا – ألمانيا، 2001، ص372

الجماهيري، وعملية اختيار المضامين، من خلال العمل على زيادة المساحات، المخصصة للرسائل الإعلامية، وهو ما نتج عنه تقليص للسلطة الفردية لحراس البوابات، في عملية اختيار المحتوى.

لذا فإنه من البديهي أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، لم تعد الفضاءات التعبيرية الوحيدة اليوم، التي تناقش فيها وجهات النظر المختلفة، خاصة السياسية والفكرية، إلا أن هناك أسباب كثيرة، تدعو إلى الترحيب بإضفاء الطابع الديمقراطي، الذي يعزز دور ومكانة الإعلام، وهذا من أجل ضمان الآراء المدعومة بالحجج العقلانية، التي يتم التعبير عنها، وعن مختلف وجهات النظر، التي تتحدى بعضها البعض، على نحو فعال، عن طريق إعطاء الجماهير، فرصة تكوين أحكامهم الخاصة، من خلال تكريس مبدأ الحق في التعبير، وهو الدور الرئيسي والطبيعي، لهذه المؤسسات الإعلامية في المجتمعات الديمقراطية، التي تعمل بدورها على حماية حرية الصحافة، على النحو المنصوص عليه، في مختلف الدساتير والتشريعات، ومدونات الممارسة الصحفية، وفي الأعراف الاجتماعية، التي تدين الانجراف، وتشجب التضليل الإعلامي.

وعلى هذا الأساس، يرى منظرو ما بعد الحداثة، أن المجتمع ليس مجزئا وغير متجانس، كما وصفه "هابرماس"، بل هو أكثر انفتاحا ويتمتع بلامركزية الرغبات والهويات، وهو ما يفترض بوسائل الإعلام أن تبرزه، من خلال المناقشات التي يديرها الجمهور، في البرامج الحوارية. لذا فقد كان من المتوقع أن يؤدي الانتقال، في الترتيبات الاجتماعية، والسياسية التشاركية، إلى إحداث تغييرات داخل وسائل الإعلام، من التركيز على البرامج النخبوية، إلى الاستجابة السريعة التي تسمح بمشاركة أوسع للجمهور، باعتبار الصحافة من أكثر المؤسسات تجسيدا للديمقراطية، إذ أنه بفضلها يتم تحديد أعلى مستوى للتفكير- ذاتي نقدي- وهو الذي يفرض على كل المشاركين، تحمل شكل من التنافر المعرفي، كي يتمكنوا من استيعاب مواقف الآخرين[19].

وفي خضم تنامي الاعتقاد، بأن الفضاء العمومي يكمل الفضاء الحكومي، المنظم قانونا، والذي يتألف من الفروع التشريعية، القضائية والإدارية[20]، يمكن القول أن وسائل الإعلام والاتصال أصبح لها اليوم، دور حيوي في المجتمعات المعاصرة، من خلال نشر المعلومات وتعميمها، ومنح فرص تكوين الآراء، والطعن فيها، مع إمكانية تهيئة الأجواء، وتوفير الشروط المناسبة للمناقشة العامة، واللازمة لتشكيل الإرادة الجماعية، عن طريق برامج الحوار، التي يمكن أن تكون منبرا للنقاش النقدي، حول القضايا السياسية، والاجتماعية المعاصرة، مع إمكانية توفير فرص للتعبير، عن الهويات الاجتماعية

[19] مات شيدي: ترجمة مصطفى حفيظ، **الدين في الفضاء العام** (حدود مقترح هابرماس وخطاب أديان العالم)، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2017، ص4

[20] Ciaran P Cronin and Pablo De Greiff: **The Inclusion of the Other**, Studies in Political Theory, Massachusetts, 2000, p XVII

المتنوعة، على الرغم من أنه، يمكن لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، أن تمارس تأثير عكسي، على الطريقة التي تتشكل بها الإرادة الفردية، من خلال تشويه الآراء، وتزييف الحقائق.

وهذا ما جعل "نانسي فريزر"، ترى أن هناك بعض العوائق، التي تعوق التكافؤ التشاركي وإجراءات صنع القرار، التي قد تؤدي إلى تهميش بعض الاشخاص بشكل منهجي[21]، خاصة عند عدم اعطائهم فرص للتعبير، عن مواقفهم في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. وهو ما جعل البعض يعتقد أن صحافة القرن الواحد والعشرين، لا يمكن أن تكون مجرد قناة تنقل المناقشات العامة، لأنها ترضخ تحت وطأة حراس البوابات، الذين يتحكمون في أدوات الاختيار، والذين يعدون جزءا لا يتجزأ من الاتصال الجماهيري.

## 2. أزمة الحوار في البرامج السياسية التلفزيونية

لقد أكد "هابرماس" في ما مضى، أن الفضاء العمومي متأصل وموجود، إلا أن التلاعب في وسائل الإعلام أيضا موجود، وهذا بسبب تطور أساليب الاتصال والإعلام، التي غيرت وظيفة التبليغ والعلن، وسلبتها دورها النقدي، حيث أصبحت لا تهدف إلاَّ إلى إظهار بعض الحوادث، القضايا والأفكار، بل وتسعى إلى اخفاء ذلك عبر الإظهار، أي أنها تسلط الضوء أكثر من اللازم، على واقعة أو حدث معين، ليصرف النظر أو الاهتمام، عن الحدث الذي يراد اخفاؤه، أو دفن هذا الأخير، وسط سيل من المعلومات والأخبار، بحيث لا يلفت النظر[22]، الأمر الذي جعل العديد من المفكرين، يطالبون بإعادة النظر في برامج الحوار التلفزيونية، التي تفوق فيها التمثيل والظهور، عن النقاش العقلاني، بسبب التلاعب بالعقلانية، من قبل سلطة تتميز بالقدرة على الإقناع.

ومنه يرى البعض أن ظهور وسائل الإعلام والاتصال كمنابر للنقاش السياسي، جاء على أنقاض أزمة الفضاء العمومي البرجوازي، الذي هو بالأساس انعكاس للأزمة الديمقراطية التمثيلية، الناجمة عن انكماش دور المؤسسات التقليدية في المجتمع، كالأحزاب، الاتحادات، والنقابات العمالية، التي انتابها الوهن السياسي، وهو ما أدى في نظر الكثيرين، إلى النفور الجماعي من السياسة. الأمر الذي يدعوا إلى ضرورة إعادة التفكير، في تشكيل الفضاءات العمومية، من حيث تنشيط المنظمات السياسية، والممارسات الخطابية، المدججة بالحجج العقلانية، إذا ما اعتبرنا أن السياسة، هي آلية تداولية، يمكن بواسطتها التصدي لسطوة المنظمات الرسمية.

---

[21] Nancy Fraser: **Recognition without Ethics?**, Theory Culture & Society, Vol 18, no 2-3, 2001, p40

[22] نصر الدين لعياضي: **فضاء عمومي أم مخيال إعلامي؟** "مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية"، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، الكويت، 2011، ص52

لكن وعلى الرغم من توجيه أصابع الاتهام لهذه الوسائل، باعتبارها تمثل تهديدا أو خطرا كامنا، على الديمقراطية الحديثة، بسب قدرتها على التأثير بصورة مباشرة على النقاش السياسي، لاسيما في ظل الحداثة التي أصبحت توصف كحياة مشيأة، مستغلة وموضوعة تحت تصرف التقنية[23]. فإن البعض الأخر يرى أن وسائل الإعلام، تساهم اليوم وبشكل كبير في تنوير الأفراد، فيما يتعلق بالبرامج السياسية، وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين، عن منتخبيهم، وهو ما يمكن أن يعزز باستمرار التنوع في الآراء والقناعات، مما يؤكد أن وسائل الإعلام لا يمكن أن تعمل على تدهور الديمقراطية، ولا الفضاء العمومي، وإنما الأحزاب السياسية هي في حقيقة الأمر من فقدت قوتها في التأثير، وأن الدور التقليدي للصحافة لا يزال قائما، وهو دور الوسيط للآراء العامة.

إلا أنه ومن وجهة نظر أخرى، فإنه لا يمكن التغاضي عن التغييرات التي قد تهدد دور الصحافة، كمؤسسة للنقاش العام، ودورها السياسي التقليدي في النظم الديمقراطية، رغم أن المتفائلين توقعوا أنه سيصبح لوسائل الإعلام الجماهيري، دورا محوريا في عملية تنشيط النقاشات المفتوحة، التي يتحكم فيها المواطنون بزمام النقاشات الجماعية، مع فرص التعبير عن الذات، داخل حيز وسائل الإعلام، الذي أصبحت إمكانية الوصول إليه اليوم متاحة أكثر، خاصة في ظل انتشار قنوات الاتصال، وهو كفيل بأن يجعل من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري معاول بناء للديمقراطية، لا معاول هدم لها، وهذا رغم التنظيم الرسمي لوسائل الإعلام الجماهيري، من خلال قانون الإعلام، وكذا التنظيم الغير رسمي، الناتج عن سطوة القوى السياسية والاقتصادية، على النشاط الإعلامي.

غير أنه يجدر الاعتراف، بأن هناك فجوة كبيرة بين المشهد الحقيقي، والرؤية المثالية، من الجدل والنقاش العقلاني، الذي قد تعجز وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري عن تحقيقه، لأن الدور الذي يضطلع به الإعلام هو أمر بالغ الصعوبة والتعقيد. لذا كانت هناك العديد من التحذيرات حول عواقب، ومخاطر تدخل وسائل الإعلام في المشهد الديمقراطي، خاصة وأن القنوات التلفزيونية، تنطلق من منطلقات أيديولوجية ومهنية، وتسعي لتحقيق سياساتها، وفق برامج وخطط محددة[24]، فضلا عن وجود مخاطر أكبر، تنطوي على تشويه السمعة، وفقدان أو سحب الثقة، من الشخصيات والمؤسسات السياسية.

وبما أن الحركات الاجتماعية، تعد انعكاسا للرغبات الاستقلالية لدى الأفراد، وطريقة للتعبير عن الذات، فقد أصبح من الصعب فصل هذه الحركات عن الظواهر والأحداث الإعلامية، لأن وسائل الإعلام أصبحت تحاول صناعة الفضاءات العمومية، وفق معايير ونماذج خاصة، من خلال محاولة إعادة تنظيم المجتمعات، عن طريق محاولة تشكيل وبناء

[23] هابرماس: ترجمة فاطمة الجيوشي، **القول الفلسفي للحداثة**، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1995، ص516

[24] تيسير أبو عرجة وآخرون: **وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير**، مرجع سابق، ص211

الأيديولوجيات. لنجد أنفسنا نتعامل مع ثقافة تتميز بالبعد عن التحاورية العقلانية، وهو ما يعكس التشكيك المتزايد حول السياسة المرتبطة بالأيديولوجيات، خاصة أمام عجز الحكومات، على التعامل مع المشاكل الأساسية، كالبطالة والفساد، التي تشجع على عدم الثقة في المنتخبين، مما يؤدي إلى انفصال الأفراد عن السياسة، وما نراه اليوم، هو أن علاقة الأفراد بالسياسة، آخذة في الانهيار أكثر فأكثر.

### 3. انتقادات أبرز المفكرين للوظيفة السياسية لوسائل الإعلام الجماهيري

لقد كان لمنظري "مدرسة فرانكفورت"، نظرتهم الخاصة حول وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، إذ رأوا أنها قد فقدت عقلانيتها، بسبب هيمنة الثقافة الجماهيرية بشكل متزايد على الوعي الشعبي، من خلال نشر ثقافة استهلاكية، بهدف تلبية رغبات كاذبة. رغم أن البعض قد يجادل بأن ثقافة الخطاب النقدي لا تزال موجودة، سواء في الأوساط الأكاديمية أو المنظمات العمالية. إلا أن ذلك يعزز أكثر فأكثر موجة الانتقادات الموجهة لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، خاصة وأنها باتت تعرف بأنها منظمات إعلامية تعمل كمنبر لتعميم الرسائل الخاصة، من عدد قليل من هيئات البث على أعداد كبيرة من أجهزة الاستقبال، وأنها لا تسمح لجماهيرها بالرد الفوري على ما قيل أو يقال، عن طريق القناة نفسها، خلافا لتلك الوسائط الجديدة التي تسمح بإنتاج الرسائل بين عدد من الأفراد، الذين أصبحوا يلعبون دورا مزدوجا، يتمثل في الارسال والاستقبال.

من جهته فقد ندد "كارل ماركس" في وقت سابق بوسائل الإعلام، التي اعتبرها مسؤولة عن تشكيل "وعي زائف" لدى جماهيرها، من خلال صناعة الرأي العام، الذي يعتبره مجرد قناع لتحقيق مصالح الطبقة البرجوازية، حيث كان يرى أن الجمهور ينقسم ضد نفسه، إلى أصحاب أملاك وإلى عمال، وهنا يمكن أن يتحول الرأي العام، إلى صوت موحد للعامة أو "الجمهور"، من خلال عملية التواصل السياسي عبر وسائل الإعلام الجماهيري، وخاصة خلال الحملات الانتخابية، والذي يتم "تصميمه" من قبل وسائل الإعلام. وهو ما يؤكد موقف "هابرماس" حول الرأي العام، الذي يرى أنه، لا يتم تشكيله إلا بواسطة العقلانية، وعبر النقاش، ذلك أن المشاركين في مناقشة ما، والذين ما إن ينخرطوا في ممارسة حجاجية من هذا القبيل، حتى يصيروا ملزمين بأن يكونوا في مستوى التوقعات المنتظرة منهم[25].

لذا فإن قدرة وسائل الاتصال الجماهيري، على تشكيل المعتقدات والسلوكيات العامة، كما هو مرجو ومأمول محدودة، لأنها لا تستطيع تحديد ردود الأفعال، والآثار التي تترتب على تلقي الرسائل التي تبثها، كما أنه قد أصبح من الواضح أيضا أن وسائل الإعلام ليست قنوات محايدة التوجه، إذ ترتبط أهدافها بمهمة اختيار المضامين التي يتم بثها، من

[25] يورغن هابرماز: ترجمة عمر مهيبل، **إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010، ص26

خلال القدرة على تصفية المعلومات، لاعتبارات إما تنافسية أو مصلحية، الأمر الذي يؤدي إلى اختيار وترتيب الأولويات. حيث أنه في ظل التدافع لتحقيق ذلك، تتم التضحية بالنقاش المعمق[26]، وهو ما أشار إليه "نعوم تشوميسكي"، ولفت الانتباه إليه، من خلال "نموذج الدعاية" الذي وضعه، والذي يؤكد فيه على أن وسائل الإعلام الجماهيري لها "مرشحات"، تعمل على إقصاء وتهميش وجهات النظر، بطريقة من شأنها أن ترسخ الدعم للمصالح السياسية والاقتصادية المهيمنة. ومما يسهل عليها القيام بذلك، هو اعتمادنا المتزايد على هذه الوسائل، من أجل الحصول على المعلومات، إذ أصبح معظم ما نراه، ونسمعه ونقرؤه من الإعلام، ما يعكس بشكل أو بآخر، "الأيديولوجيا السائدة" وقيمها[27].

وفضلا عن ذلك، فإن المرشحين السياسيين المدفوعين بأسباب متنوعة، أيديولوجية واقتصادية وغيرها، والذين يلجؤون إلى تمويل المؤسسات الإعلامية، من أجل بث إعلاناتهم السياسية، واعتماد الصحفيين عليهم كمصادر رئيسية لأخبارهم، إلى جانب القيود التي تؤثر على الطريقة التي ينتقي بها الصحفيون الحقائق والآراء، كلها تصب في نقد وسائل الإعلام، على غرار نقد "بيار بورديو"، الذي أدان من خلاله الطريقة التي تحتل بها النخب وسائل الإعلام، حيث يرى بأنها نوع من الاحتكار لوسائل البث الجماهيري، مما يجعل عمليات تنظيم النقاش العام في البرامج الحوارية، لا تخلوا من الرقابة التي يمارسها الصحفيون، إما من خلال تجنب ذكر أمور ما، أو الحديث عن مواضيع معينة، أو عن طريق تفادي استخدام العبارات والمصطلحات الرمزية، التي يجب أن تثير تفكير الجمهور، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى توحيد المحتوى، وإضعاف المبادئ المهنية، من خلال العمل على توجيه عمليات الاختيار.

لذا وفي محاولته الدفاع عن مفهومه، يري "هابرماس" أن الفضاء العمومي قد أصبح اليوم مهيمن عليه من طرف وسائل الإعلام، التي تطورت إلى ساحة تسللت إليها السلطة، حيث يتم من خلالها اختيار المواضيع والمساهمات الموضوعاتية، ليس فقط لبسط النفوذ، بل أيضا للسيطرة على التدفقات الاتصالية، وكذا عرقلة المفهوم التقليدي للدور الديمقراطي للصحافة، وجعل ثورة الإعلام والاتصال الجماهيري تمثل انقطاعا أساسيا في تطور الممارسات السياسية. وعليه فإن عمليات اختيارات المحتوى التي تقوم بها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، سواء أكان ذلك نتيجة النفوذ الواسع للنخب، أو الهشاشة التي تقوض استقلال الصحفيين، هو أمر يؤدي إلى استبعاد الحقائق ونقاط الرأي، التي ينبغي أن تكون ذات الصلة بتشكيل الآراء، وهو ما حذر منه "توكفيل" بالقول: أنه "عندما تتبع المؤسسات الصحفية نفس

---

[26] نصر الدين لعياضي: **فضاء عمومي أم مخيال إعلامي؟** "مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص59

[27] روبرت حسن: ترجمة بسمة ياسين، **الإعلام والسياسة ومجتمع الشبكات**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010، ص84

المسار، فإنها تنفذ نوعا من الرقابة، وإن كان غير مخطط لها أو غير طوعية، والتي من الممكن أن تكون مثل الرقابة المركزية والمخطط لها، والتي تنفذها الدول الاستبدادية"

**خاتمة:**

إن وقوع وسائل الإعلام الجماهيري تحت سيطرة المال وسلطة السياسة، جعلها في كثير من الأحيان تحيد عن مبادئها المهنية النبيلة، لاسيما في ظل التوجهات الجديدة للقنوات التلفزيونية التي أصبحت في كثير من الأحيان، تلجأ إلى الإخفاء المتعمد للقضايا السياسية، وراء الترسانة الهائلة من الإعلانات، وبرامج الإثارة والترفيه، مما أدى بوسائل الإعلام الجماهيري هذه، إلى التنازل عن عرشها طوعا أو كرها، والتراجع عن مركز الريادة لصالح وسائل إعلامية جديدة، تتمتع بالقدرة التواصلية والتفاعلية، والتي تنبأ لها الكثيرون، بأن تصبح فضاءا، تتوسع فيه الحريات، مما يؤهلها لمنافسة وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، والفضاء العمومي البرجوازي على حد سواء.

**المراجع:**

**المراجع العربية:**


1. أبو النور حمدي أبو النور حسن: يورجين هابرماس (الأخلاق والتواصل)، التنوير للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، 2012.
2. إدوين إمري، فليب هـ. أولت، وارين ك. آجي: ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم، **الاتصال الجماهيري**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.
3. أندرياس جرن والد وآخرون: ترجمة حازم سالم، تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا الاصلاح 14، القاهرة، 2005.
4. تيسير أبو عرجة وآخرون: **وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير**، منشورات جامعة البتراء، ط1، 2013.
5. رانده عاشور عبد العزيز بسيوني، **دور مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية في ظل اندلاع الثورات العربية**، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2014.
6. روبرت حسن: ترجمة بسمة ياسين، **الإعلام والسياسة ومجتمع الشبكات**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010
7. عبد الله الزين الحيدري: **الفضاء العمومي الجديد للسلطة الخامسة**، المجلة العربية للإعلام والاتصال، ع12، السعودية، 2014.

8. فضل طلال العامري: **حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية**، دار هلا للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011.

9. كوينتين دولا فيكتورا: ترجمة نور الدين علوش، **مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند خنة آرنت وهابرماس**: استمرارية السياسة من العصور القديمة إلى الحداثة، المجلة العربية لعلم الاجتماع اضافات، العدد22، لبنان، 2013.

10. مات شيدي: ترجمة مصطفى حفيظ، **الدين في الفضاء العام** (حدود مقترح هابرماس وخطاب أديان العالم)، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2017.

11. محمد الأشهب: **الفلسفة والسياسة عند هابرماس** (جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية)، دفاتر سياسية، ط1، 2006.

12. محمد فخري راضي: دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

13. مصطفى يوسف كافي: **الرأي العام ونظريات الاتصال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

14. نصر الدين لعياضي: **فضاء عمومي أم مخيال إعلامي؟** "مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية"، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، الكويت،2011.

15. هابرماس: ترجمة فاطمة الجيوشي، **القول الفلسفي للحداثة**، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1995.

16. هاني الرضا، رامز عمار: **الرأي العام والإعلام والدعاية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2013.

17. اليامين بن تومي: **مفهوما النقد والتواصل عند يورغن هابرماس**، مجلة الخطاب، العدد17، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

18. يرغن هابرماس: ترجمة حسن صقر، **المعرفة والمصلحة**، منشورات الجمل، ط1، كولونيا – ألمانيا، 2001.

19. يورغن هابرماز: ترجمة عمر مهيبل، **إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010

20. عاشور فني: تحولات الفضاء العمومي وآليات السيطرة، شوهد يوم12.12.2018- 10:00 /http://www.fenni-dz.net.

**المراجع الأجنبية:**

21. Ciaran P Cronin and Pablo De Greiff: **The Inclusion of the Other**, Studies in Political Theory, Massachusetts, 2000.

22. Gilles Gauthier : **L'argumentation stratégique dans la communication politique** (le débat télévisé L'Allier-Bertrand), Politique, no 17, 1990.

23. Jack Rosenberry & Burton St. John III : **Public Journalism 2.0** (The Promise and Reality of a Citizen-Engaged Press), First published, Routledge, New York, 2010.

24. Nancy Fraser: **Recognition without Ethics?**, Theory Culture & Society, Vol 18, no 2-3, 2001.

25. Peter Dahlgren & Colin Sparks : Traduit par Marc Abélès, Daniel Dayan et Eric Maigre, **L'espace public et les médias**: **une nouvelle ère?**, Hermès, no13-14, 1994.